

دراسة تقييمية مستقلة · تحليل سياسات عمومية · 21 أكتوبر 2026

عقد الإنابات

البرنامج الحكومي المغربي 2026-2031: من الوعد إلى
الأثر. قراءة في قابلية التنفيذ، والكلفة، والمساءلة.

إعداد حفيظ بوتشكوش، باحث مستقل في السياسات العمومية والعلوم السياسية · ORCID 0009-0007-3785-5570



«فلا مكان اليوم ولا غدا، لمغرب يسير بسرعتين.»

من خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش، يوليو 2025 [16]

النمو لم يتحول بعد إلى ما يكفي من فرص الشغل، خاصة للنساء والشباب.

مجموعة البنك الدولي، تقرير النمو والتشغيل في المغرب، أبريل 2026 [11]

5% مقابل 4%

هدف النمو الحكومي 2027-2031، مقابل توقع صندوق النقد الدولي على المدى المتوسط

+23 مليار درهم

الكلفة السنوية التقديرية لمضاعفة الدعم المباشر، دون تمويل معلن

2.9 مليون

شباب بين 15 و29 سنة خارج الدراسة والتكوين والشغل

80%

هدف التلاميذ المتحكمين في التعلّمات الأساسية في 2031، انطلاقاً من نحو 40%

الفهرس

1	الخلاصة التنفيذية
3	نقطة الانطلاق
5	التشغيل والشباب والنساء
7	التعليم والصحة
9	المالية العمومية
11	سجل الإثبات
13	شرح مبسط ومسرّد
2	المنهج
4	هدف النمو 5%
6	كلفة الوعود الاجتماعية
8	المجال والماء والمناخ
10	الحكامة ومحاربة الفساد
12	توصيات المائة يوم
14	المراجع

الخلاصة التنفيذية: برنامج واعد ومشروط

لا تسأل هذه الدراسة: هل البرنامج جيد؟ بل تسأل: **ما الذي يجب أن يكون صحيحًا حتى يتحقق؟ وكيف سيعرف المواطن في 2031 أن الوعد صار أثرًا؟**

قدّمت رئيسة الحكومة فاطمة الزهراء المنصوري البرنامج أمام مجلسي البرلمان يوم 19 أكتوبر 2026، في سبع أولويات: دولة الحق والقانون، ومحاربة الفساد والريع، وتماسك المجتمع والهوية، والدولة الاجتماعية، وإدماج الشباب، والسيادة الاستراتيجية، واقتصاد قادر على التمويل¹. ويُنتظر تصويت الثقة يوم 22 أكتوبر⁵.

الحكم: نقطة 6.2 من 10 في قابلية المحاسبة اليوم، وقابلة لبلوغ 8 إذا نُشرت خلال 100 يوم نسخة تنفيذية مرقّمة. البرنامج يمتلك اتجاهًا صحيحًا وأهدافًا كمية أوضح من سابقه، لكنه لم يقدّم بعدُ خطوط أساس مثبتة، وكلفة مرقّمة، ومصادر تمويل، ومؤشرات نتيجة منشورة.

الدين

الهدف الحكومي أقل طموحًا من توقع الصندوق

نحو 62% في 2031⁴ مقابل 60.5%⁶. هامش ضمني أو اختلاف في التعريف، وفي الحالتين يجب توضيحه.

النمو

الهدف ممكن، لكنه ليس السيناريو المرجعي

5% سنويًا⁴ مقابل 4.5% في 2027 ثم نحو 4% لدى الصندوق⁶. الفارق يتجاوز 4% من حجم الاقتصاد في 2031.

التشغيل

لأرقام لمناصب الشغل الصافية

أرقام للتكوين والتجربة الأولى، دون هدف صافي للمناصب⁵.

الوعد الاجتماعية

غير مسعّرة علنًا

مضاعفة الدعم المباشر من 500 إلى 1000 درهم² قد تكلف وحدها نحو 23 مليار درهم إضافية سنويًا

تقدير الباحث

التعليم

الرهان الأذكى والأصعب

80% من التلاميذ المتحكّمين في الأساسيات في 2031² يعني مضاعفة النسبة تقريبًا¹³.

الإحصاء

قطيعة تهدد المساءلة

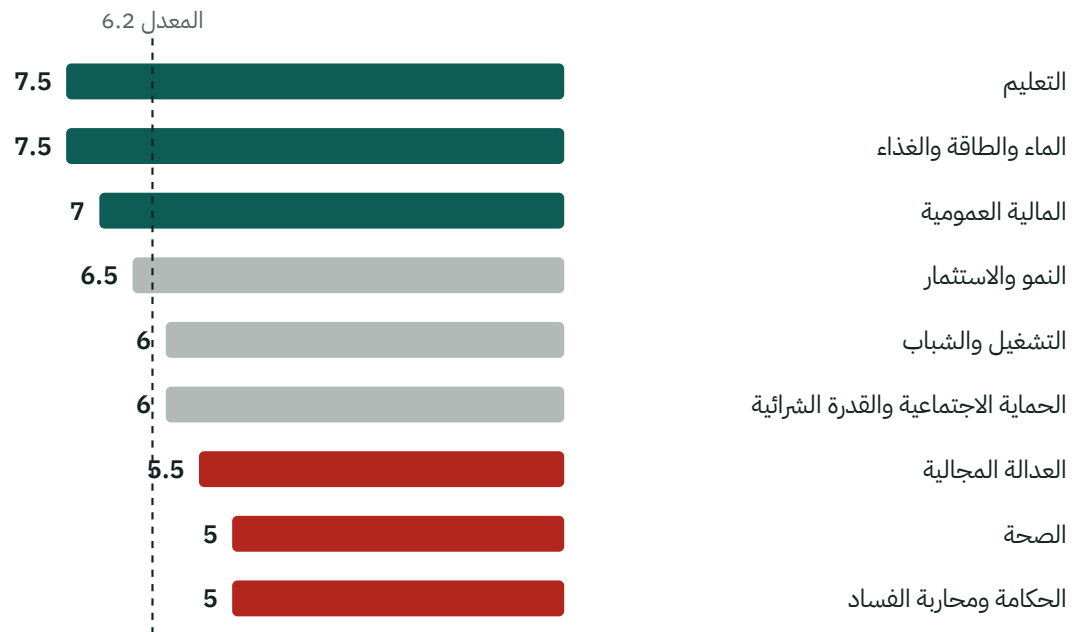
البرنامج يستشهد ببطالة شباب 29.2%³، بينما بلغت 37.2% في السلسلة القديمة⁸. السلسلتان غير قابلتين للمقارنة⁹.

النص قوي، والآلية غائبة

تجريم الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح² خطوة كبرى، لكن قيمتها تُقاس بالقضايا المعالجة والأموال المستردة، لا بالنص.

المعدل 6.2: التعليم والماء في المقدمة، والصحة والحكامة في المؤخرة

نقطة قابلية المحاسبة لكل محور، من 0 إلى 10، وفق المعايير الخمسة في القسم 2



تقدير تحليلي للباحث. يقيس قابلية المحاسبة في النص المعلن، لا نجاح السياسات الذي لا يُحكم عليه قبل التنفيذ.

المنهج: خمسة معايير وثلاثة أنواع من المعلومات

تعتمد الدراسة على التصريح الحكومي كما نقلته الصحافة الوطنية والدولية في 19-20 أكتوبر^{1,2,3,4} 2026، وتقارير صندوق النقد الدولي^{6,18,19} والبنك الدولي^{11,13,20} ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹⁷ والمندوبية السامية للتخطيط^{8,9}، وعلى الدراسة التحليلية المرفقة²² وإطار دراستنا السابقة «عقد الإثبات»²³.

المعيار	السؤال	دليل النجاح
الوضوح	هل الهدف محدد ومؤرخ؟	رقم + موعد + جهة مسؤولة
الكلفة والتمويل	كم يكلف؟ ومن أين يُموّل؟	كلفة سنوية + مصدر تمويل
قابلية القياس	هل يوجد خط أساس ومؤشر؟	خط أساس منشور + مؤشر نتيجة
القدرة التنفيذية	هل تملك الإدارة الأدوات والموارد؟	مؤسسة + صلاحيات + موارد بشرية
الإنصاف	من يستفيد؟ وأين؟	توزيع حسب الجهة والجنس والدخل

نميّز في كل الدراسة بين **التزام حكومي** (وعد لا إنجاز)، و**معطى مؤسساتي** (رقم صادر عن مؤسسة رسمية أو دولية)، و**تقدير الباحث** (تقدير الباحث) (حساب مشروط بفرضيات مصرّح بها).

تنطلق الدراسة من التوجيهات الملكية السامية بوصفها إطارًا مرجعيًا وتوجيهيًا، وينصبّ التقييم حصراً على العمل الحكومي وأدوات تنفيذه. لم تُنشر بعدُ الوثيقة التقنية الكاملة للبرنامج ولا جداول كلفته.

نقطة الإنطلاق: اقتصاد صامد ومفارقة تشغيل

تتسلم الحكومة اقتصادًا نما **4.9% في 2025**، لكن البطالة لم تنخفض إلا 0.3 نقطة.

ارتبط انتعاش 2025 أساسًا بقفزة فلاحية بلغت 8.2%، مقابل 3.9% فقط للأنشطة غير الفلاحية⁷. هذه هي «مفارقة التشغيل» المغربية: نمو صلب، واستثمار مرتفع، وسوق شغل يستوعب ببطء.

المؤشر	القيمة	الفترة	المصدر
النمو الحقيقي	4.9%	2025	7، 6
عجز الميزانية	3.5% من الناتج	2025	6
الدين العمومي	67.1% من الناتج	2025	7
عجز الحساب الجاري	2.1% من الناتج	2025	6
البطالة (السلسلة القديمة)	13.0%	2025	8
بطالة 15-24 سنة (السلسلة القديمة)	37.2%	2025	8
العاطلون منذ أكثر من سنة	64.8%	2025	8
العاطلون الذين لم يشتغلوا قط	52.9%	2025	8
البطالة الصارمة (السلسلة الجديدة)	9.5%	الفصل الثاني 2026	10
المعدل المركب لنقص استعمال اليد العاملة	18.9%	الفصل الثاني 2026	10
حصة الاستثمار الخاص من الاستثمار الإجمالي	نحو الثلث	2026	12
الأسر المستفيدة من الدعم المباشر	3.9 مليون	2026	15

- **صمود ماكرو-مالي حقيقي.** يؤكد الصندوق أن المغرب ما زال يستوفي معايير خط الائتمان المرن⁶.
- **سوق شغل يتكّس.** أكثر من نصف العاطلين لم يشتغلوا قط، وثلاثهم في بطالة طويلة⁸: عطب هيكلي في الانتقال من المدرسة إلى العمل.

- استثمار كثيف بعائد تشغيلي ضعيف. الاستثمار الخاص منخفض مقارنة بالدول النظيرة¹¹، ولا يتجاوز ثلث الإجمالي¹².

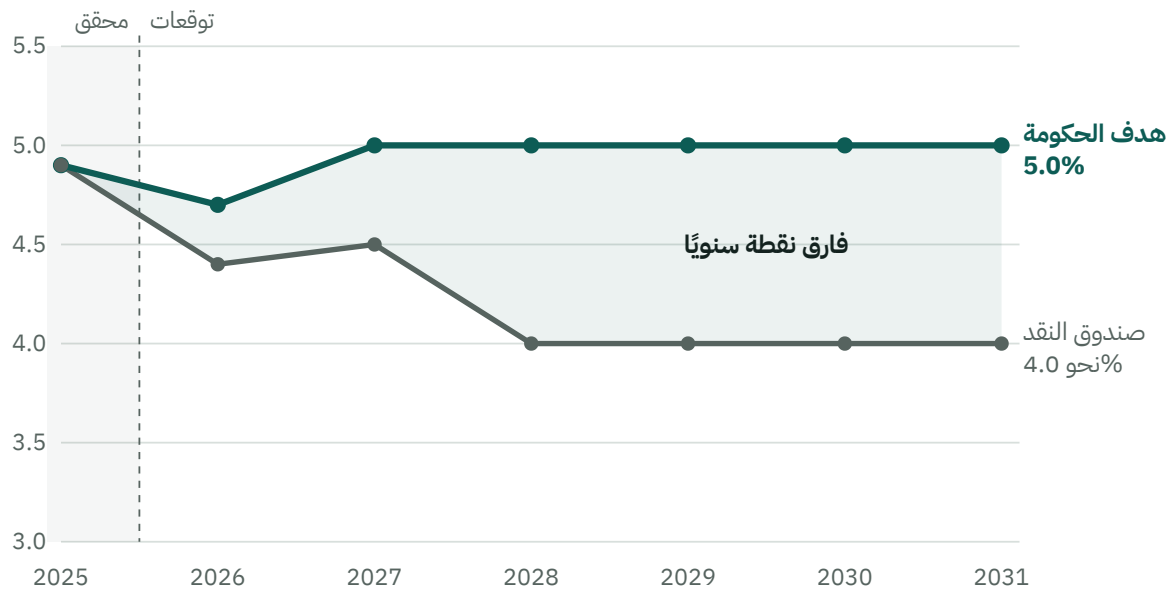
السياق السياسي. تأتي الحكومة بعد احتجاجات «جيل Z» في 2025 وأزمة الهجرة نحو سبتة في يوليو 2026، وكلاهما غدّتها مطالب الشغل والتعليم والصحة⁴. انتظارات الشباب هي المعيار السياسي الحقيقي للبرنامج.

هدف 5%: حساب النمو وسيناريوهاته

بلوغ 5% ممكن، لكنه يتطلب تنفيذ نحو نصف أجندة الإصلاح التي يقدّرها البنك الدولي، لا مجرد تمديد الاتجاه الحالي.

هدف الحكومة يتجاوز سيناريو صندوق النقد الدولي بنقطة كاملة سنوياً

النمو الحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي (%). سنة 2025 محققة، وما بعدها توقعات



المصادر: صندوق النقد الدولي، التقرير القطري 26/72، مارس 2026 [6]؛ التصريح الحكومي، 19 أكتوبر 2026 [4]. قيم الصندوق 2028-2031 تقريب لعبارة «نحو 4%».

الحساب الذي لا يقوله الخطاب

نمو 5% سنوياً بين 2027 و2031 يرفع حجم الاقتصاد بنحو 27.6%، مقابل نحو 22.3% في سيناريو الصندوق **تقدير الباحث**. الفارق أكثر من 4% من الناتج في 2031، أي عشرات المليارات من الدراهم: بالضبط الموارد التي تراهن عليها الوعود الاجتماعية.

يقدّر البنك الدولي أن حزمة إصلاحات قوية قد ترفع الناتج الحقيقي بنحو 20% فوق المسار المرجعي بحلول 2035، وتخلق 1.7 مليون منصب إضافي¹¹، أي قرابة 1.8 نقطة نمو إضافية سنوياً **تقدير الباحث**.

السيناريو	متوسط النمو 2031-2027	الشروط	مؤشر الإنذار المبكر
الإصلاح المتسارع	5.0% فأكثر	منافسة أعمق، استثمار خاص يقترب من النصف، ارتفاع مشاركة النساء، تساقطات عادية	نمو غير فلاحى فوق 4.5% لسنتين متتاليتين
الاستمرارية	نحو 4%	استثمار عمومي كثيف، إصلاحات جزئية	نمو غير فلاحى بين 3.5% و 4%
الصدمة	3% أو أقل	جفاف متكرر، تباطؤ منطقة اليورو، ارتفاع أسعار الطاقة	تراجع الصادرات وعجز جارٍ فوق 4%

خمس رافعات يجب ترقيمها

1. الإنتاجية: نمو غير فلاحى مستدام فوق 4.5%، لأن الفلاحة تبقى رهينة المطر.
2. الاستثمار الخاص: الانتقال من الثلث إلى الثلثين¹² يحتاج مسارًا سنويًا، لا هدفًا نهائيًا فقط.
3. مشاركة النساء: عند 18.1%⁹، كل نقطة إضافية خزان نمو كبير.
4. الصادرات والقيمة المضافة المحلية: المؤشر هو نسبة الإدماج المحلي، لا حجم الصادرات وحده²¹.
5. السياحة: هدف 26 مليون سائح في 2030³؛ المقياس الحاسم هو الإنفاق المحلي ومناصب الشغل المصرح بها.

وعد مشروط بنمو غير محقق هو دين مؤجل على المالية العمومية. يجب أن تنشر الحكومة سيناريو مرجعيًا وآخر محافظًا، وأن توضح أي الوعود مرتبط بتحقيق 5%.

التشغيل والشباب والنساء: معركة الإحصاء ومعركة الواقع

قدرة البرامج المعلنة تجاري التدفق الجديد، لكنها لا تُنقص المخزون المتراكم من 2.9 مليون شاب خارج الدراسة والتكوين والشغل.

معركة الإحصاء: قطيعة بين سلسلتين

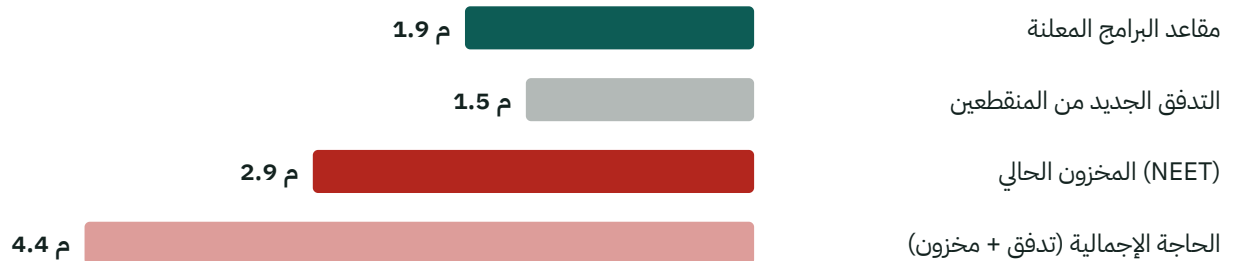
المؤشر	السلسلة القديمة (ENE (2025	السلسلة الجديدة (EMO (2026	رقم البرنامج
البطالة الوطنية	13.0% [8]	9.5% بطالة صارمة [10]	—
بطالة 15–24 سنة	37.2% [8]	غير منشورة بالصيغة نفسها	29.2% [2]
نقص استعمال اليد العاملة	—	18.9% [10]	—

تنبه المندوبية السامية للتخطيط إلى أن نتائج المسح الجديد، المطابق لمعايير منظمة العمل الدولية، غير قابلة للمقارنة المباشرة مع السلسلة السابقة⁹. قد يبدو انتقال بطالة الشباب من 37.2% إلى 29.2% إنجازًا، بينما هو أثر تعريف جديد. **التوصية:** تثبيت خط أساس 2026 على السلسلة الجديدة وحدها، بقرار منشور.

معركة الواقع: القدرة مقابل الحاجة

على خمس سنوات، المقاعد المعلنة أقل من التدفق والمخزون مجتمعين

بالمليون شخص، على مدى الولاية 2027–2031



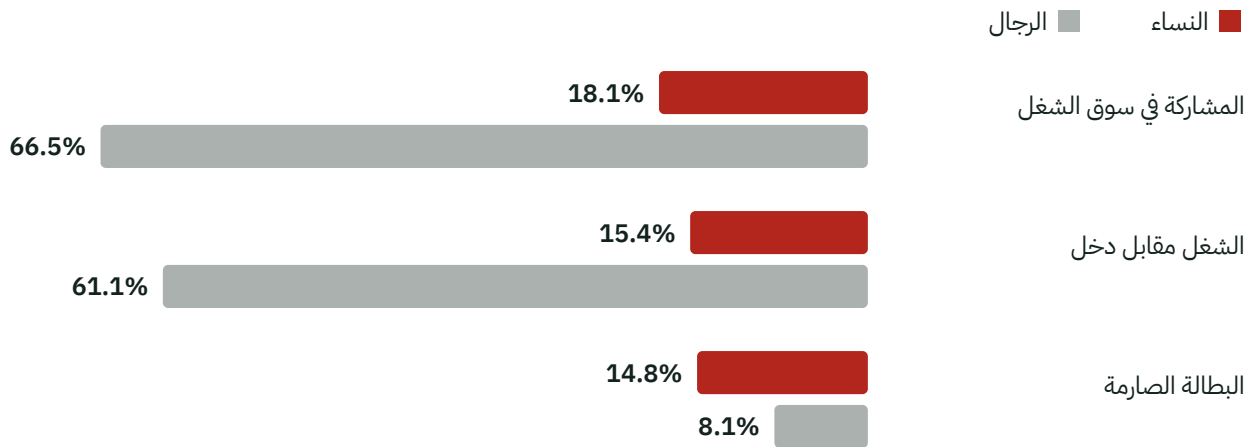
المقاعد: 100 ألف تكوين + 100 ألف تجربة أولى + 150–200 ألف تكوين بالتدرج سنويًا [2]. التدفق: نحو 300 ألف منقطع سنويًا [2]. المخزون: 2.9 مليون [2]. الحساب تقدير الباحث، مع تداخل محتمل بين البرامج.

والأهم أن البرنامج لا يحدد عددًا صافيًا لمناصب الشغل⁵. للمقارنة: 193 ألف منصب صافي في 2025²⁶، و1.7 مليون منصب إضافي ممكن بحلول 2035 مع الإصلاحات، أي نحو 170 ألفًا إضافيًا سنويًا¹¹.

النساء: الرافعة الأكبر والأقل ترقيمًا

18 امرأة فقط من كل 100 في سوق الشغل، مقابل 66 رجلًا

الفصل الثاني 2026، بالنسبة المئوية



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط [9]؛ Finances News Hebdo [10].

لا تمثل النساء سوى 21.5% من اليد العاملة⁹. يلتزم البرنامج بالتمكين الاقتصادي للمرأة³ دون هدف رقمي. وتجعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من رعاية الأطفال والنقل الآمن وظروف العمل شروطًا بنيوية لرفع المشاركة¹⁷.

ما يجب أن يُقاس

- صافي مناصب الشغل المصرح بها سنويًا، حسب الجهة والجنس والعمر.
- معدل الإدماج بعد 6 و12 شهرًا من التكوين، مع نوع العقد والأجر الوسيط.
- عدد الشباب خارج الدراسة والتكوين والشغل في نهاية كل سنة، لا عدد المسجلين.
- مشاركة النساء، بهدف مقترح: +4 نقاط بحلول 2031 مقترح الباحث.

القدرة الشرائية والحماية الاجتماعية: كلفة الوعود

الكلفة التراكمية للوعود الاجتماعية قد تتجاوز 25 مليار درهم سنوياً في نهاية الولاية، دون جدول تمويل منشور.

أبرز الالتزامات: رفع الدعم المباشر من 500 إلى 1000 درهم، وحد أدنى للمعاش قدره 3000 درهم، ومعاش أرملة بنسبة 100% بدل 50%، وتعويض تلقائي لفاتورة الكهرباء التي لا تتجاوز 100 درهم للأسر المستحقة².

الالتزام	الكلفة التقديرية	منطق الحساب	التمويل المعلن
الدعم المباشر من 500 إلى 1000 درهم	29-23 مليار درهم/سنة	3.9 مليون أسرة [15] × 500 درهم × 12 شهراً، حتى مضاعفة غلاف 29 ملياً [14]	غير محدد
حد أدنى للمعاش 3000 درهم	مرتفعة	يتوقف على عدد المستفيدين وإصلاح التقاعد	ضمن الإصلاح
معاش الأرملة 100%	مرتفعة	مضاعفة معاشات الخلف	غير محدد
تعويض فاتورة الكهرباء	متوسطة	يتوقف على عدد الأسر المستحقة	غير محدد
تحويلات الجهات	12 مليار درهم/سنة على الأقل	التزام مباشر من 2027 [2]	الميزانية العامة
السكن القروي	نحو 4 مليارات درهم	100 ألف مسكن × 40 ألف درهم [2]	الميزانية العامة
صندوق الأمازيغية	2 مليار درهم	التزام مباشر [2]	صندوق خاص

الكلفة التقديرية تقديرات للباحث باستثناء ما أُسند إلى مصدر. للمقارنة: 41.5 مليار درهم لورش تعميم الحماية الاجتماعية في 2026 [15].

معادلة التمويل

تعلن الحكومة أربعة مصادر لضبط العجز في حدود 3%: توسيع الوعاء الضريبي، ونجاعة الإنفاق، وعائد النمو، ومساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية²¹. لكنها تعلن أيضاً إصلاحاً للضريبة على الدخل يرفع الدخل الصافي للأجراء²، أي تخفيضاً محتملاً للموارد. المعادلة ممكنة إذا تحقق نمو 5% فعلاً واستُبدلت نفقات أقل نجاعة.

التضخم: هدف مشترك

هدف 2%⁴ يقع أساسًا ضمن صلاحيات بنك المغرب، الذي يتجه نحو استهداف التضخم بمرحلة تجريبية في 2026 وتطبيق كامل في 2027²⁴. دور الحكومة الحقيقي هو ما أعلنته: إعادة تنظيم مسالك التوزيع، وإصلاح تسويق اللحوم والأسماك، وقواعد مستقرة بين التصدير وتموين السوق². **المؤشر الصحيح هو هامش الوساطة بين سعر الضيعة وسعر المستهلك.**

الاتجاه منسجم مع ورش الدولة الاجتماعية الذي أطلقه جلالة الملك. السؤال الذي يجب أن يجيب عنه كل تقرير سنوي: كم أسرة غادرت الدعم لأنها لم تعد في حاجة إليه؟

التعليم والصحة: من التغطية إلى النتيجة

التعليم هو المحور الأكثر قابلية للمساءلة في البرنامج، والصحة هو الأقل.

التعليم: مضاعفة التعلم في خمس سنوات

في 2023، لم يكن نحو 60% من أطفال المغرب في سن العاشرة قادرين على قراءة نص بسيط وفهمه¹³. الهدف: 80% من التلاميذ المتحكمين في التعلّيمات الأساسية في 2031، و«صفر انقطاع» في 2030².

من نحو 40% إلى 80%: المسافة التي يجب قطعها

نسبة الأطفال المتحكمين في القراءة الأساسية



المصادر: البنك الدولي [13]؛ التصريح الحكومي [2].

المصدر	القيمة	مؤشر «مدارس الريادة»
13	من 626 (2023-2024) إلى 4,626 (2025-2026)	المدارس الابتدائية
13	نحو 54% من الابتدائي العمومي	التغطية
13	أكثر من مليوني تلميذ	التلاميذ
13	تلاميذ الريادة يتفوقون على 82% من نظرائهم	الأثر بعد سنة
25	786 إعدادية في المرحلة التجريبية	الإعدادي

شروط الوصول إلى 80%: تعميم النموذج على كل الابتدائي قبل 2028، لأن تلاميذ 2031 يدخلون المدرسة الآن؛ ونشر التقييم الوطني سنوياً حسب الجهة والوسط؛ وحماية جودة التأطير أثناء التوسع السريع.

الصحة: من «البطاقة» إلى «العلاج»

يعد البرنامج بالانتقال من تعميم التغطية إلى ولوج فعلي ومستمر، عبر معالجة الخصائص بين الجهات، وإصلاح المستعجلات، ونظام معلوماتي صحي موحد². ويلاحظ صندوق النقد فجوات في نجاعة الإنفاق الصحي والتعليمي¹⁹. لكن التصريح لا يتضمن هدفًا رقميًا واحدًا للصحة. نقترح خمسة مؤشرات يراها المواطن مباشرة:

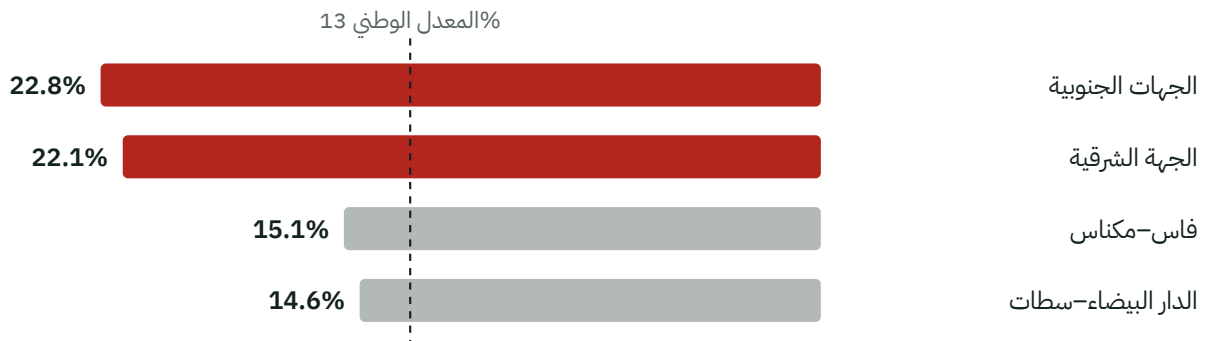
1. أجل الحصول على موعد لدى طبيب مختص، حسب الجهة.
2. عدد الأطباء والممرضين لكل 10 آلاف نسمة، حسب الجهة.
3. نسبة توفر الأدوية الأساسية في مراكز الصحة الأولية.
4. حصة الأداء المباشر للأسر من مجموع النفقات الصحية.
5. زمن التكفل بالحالات المستعجلة.

العدالة المجدالية والماء والمناخ

يترجم البرنامج التوجيه الملكي «لا مكان لمغرب يسير بسرعتين»¹⁶ إلى أداة مالية: **12 مليار درهم سنوياً على الأقل للجهات من 2027²**.

فارق يقارب 10 نقاط بين الجهات الجنوبية والمعدل الوطني

معدل البطالة حسب الجهة، 2025 (السلسلة القديمة)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، عبر [26] Aujourd'hui le Maroc.

يلتزم البرنامج بتسريع الجهود المتقدمة، وتعميم عقود البرامج بين الدولة والجهات وربطها بأهداف التشغيل والاستثمار، وبجيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، و100 ألف مسكن قروي بدعم 40 ألف درهم للأسرة². **ما ينقص:** «معامل إنصاف تراي» منشور سنوياً، يقارن حصة كل جهة من التحويلات بحصتها من الساكنة ومن الحرمان.

الماء: السيادة تُقاس بالأمتار المكعبة

الالتزام	الهدف	الأفق
تحلية مياه البحر	1.8 مليار م ³	2031
السدود	مضاعفة وتيرة الإنجاز	الولاية
حصة الطاقات المتجددة	أكثر من 52%	2030
حصة البذور الوطنية	من 20% إلى 50%	الولاية
المخطط الوطني للماء	إطار استراتيجي مندمج	الولاية

المصادر: [2]، [3]. يعتبر البنك الدولي الماء قيدًا عرضانيًا على الفلاحة والطاقة والصحة والهجرة الداخلية [20].

- **الترابط ماء-طاقة:** التحلية كثيفة الطاقة؛ يجب ربط هدف 1.8 مليار م³ بحصة طاقة متجددة مخصصة له.
- **الطلب قبل العرض:** لا سيادة مائية قابلة للقياس دون مؤشر لنجاعة الري وإعادة استعمال المياه المعالجة.
- **التوقيت:** تساقطات 2026 الاستثنائية⁶ قد تُضعف الإحساس بالاستعجال؛ التخطيط المائي يُبنى على سنوات الجفاف.

المالية العمومية والاستثمار ومونديال 2030

مفارقة تستحق التوضيح: عجز أكثر انضباطًا من توقعات الصندوق، ودين أعلى منها في 2031.

المؤشر	هدف الحكومة	مرجع الصندوق	القراءة
النمو 2031-2027	5% [4]	4.5% ثم نحو 4% [6]	أكثر تفاؤلاً
عجز الميزانية	نحو 3% [21]	3.5% (2025)، 3.3% (2028) [7]	أكثر انضباطًا
الدين العمومي 2031	نحو 62% [4]	60.5% [6]	أقل طموحًا
حصة الاستثمار الخاص	الثلاثان [3]	نحو الثلث حاليًا [12]	فجوة هيكلية

نمو أعلى وعجز أقل يُفترض أن يُنتجا ديبًا أدنى، لا أعلى. ثلاثة تفسيرات ممكنة: اختلاف في تعريف الدين، أو هامش احتياطي، أو التزامات خارج الميزانية. أيًا كان التفسير، يجب أن يُعلن. وقد رحب الصندوق بالتزام السلطات بقاعدة مالية مرتكزة على الدين⁶.

من حجم الاستثمار إلى مردوديته

هذا هو التشخيص الذي أعلنته رئاسة الحكومة². يحذر الصندوق من تسرب أثر الاستثمار عبر الواردات، ومن مزاحمة الاستثمار الخاص، ومن تجاوز الكلفة¹⁸. **مونديال 2030 اختبار عملي:** المقياس ليس موعد الافتتاح، بل حصة المقاولات والعمالة المحلية، ونسبة استعمال المنشآت بعد البطولة، وكلفة الصيانة، والأثر على الدين.

30% من الصفقات للمقاولات المغربية الصغرى والمتوسطة²: إجراء قوي لتوطيق القيمة المضافة، شريطة نشر بيانات التنفيذ حسب الصفقة، وآجال الأداء للمقاولين من الباطن، وآلية ضد التعاقد الصوري.

الحكامة ومجاربة الفساد ودولة الحق والقانون

أقوى حزمة تشريعية منذ سنوات. لكن الفساد لا يُهزم بالنص، بل بسلسلة كاملة: **كشف، فتحقيق، فحكم، فاسترداد.**

- تجريم الإثراء غير المشروع، ومعاينة تضارب المصالح تطبيقاً للفصل 36 من الدستور².
- تعزيز التصريح الإجباري بالامتلاكات، وتجريم إفشاء المعلومات للحصول على امتيازات².
- إصلاح تنظيم الأسواق ومحاربة الاحتكار بتنسيق مع مجلس المنافسة، وفحص الصفقات العمومية².

الحلقة	السؤال	المؤشر المقترح
الوقاية	هل تُراقب التصريحات؟	نسبة التصريحات المراقبة فعلياً
الكشف	هل يُحمى المبلّغون؟	التبليغات المعالجة وآجالها
التحقيق	هل تملك الأجهزة الوسائل؟	الملفات المحالة على القضاء
الحكم	هل تصل القضايا إلى نهايتها؟	مدة البت ونسبة الأحكام النهائية
الاسترداد	هل تعود الأموال؟	المبالغ المستردة سنوياً
المنافسة	هل تنفتح الأسواق؟	متوسط عدد المتنافسين في الصفقة

القدوة من داخل الحكومة. الإجراء الأسرع والأعلى رمزية: تطبيق قواعد تضارب المصالح على أعضاء الحكومة أنفسهم، بنشر تصريحات المصالح خلال 100 يوم وآلية تنجّ موثقة¹⁷.

سجل الإثبات: البرنامج في ميزان «عقد الإثبات»

يلتقي البرنامج مع أطروحة «عقد الإثبات»²³ في المبدأ، ويفترق عنها في الأداة: رزمة الإثبات التي تحوّل كل وعد إلى خط أساس، وهدف، وموعد، ومسؤول، ودليل منشور.

الحالة	في البرنامج	مبدأ «عقد الإثبات»
غائب	أرقام تشخيص متفرقة، وقطعة إحصائية غير معالجة	خط أساس مثبت لكل التزام
جزئي	متوفر في التعليم والماء والطاقة والمالية، غائب في الصحة والتشغيل الصافي	هدف رقمي مؤرخ
غائب	مصادر عامة لضبط العجز، لا كلفة لأي التزام اجتماعي	كلفة ومصدر تمويل
جزئي	لجان وزارية في بعض المحاور	مسؤول مُسمّى
جزئي	الالتزام عام بالرقابة البرلمانية	تقرير دوري منشور
غائب	غير مذكور	تقييم مستقل
غائب	غير مذكورة	مؤشرات مخاطر التنفيذ

لوحة قيادة: «مرصد 2026-2031»: 20 مؤشراً

#	المؤشر	خط الأساس	الهدف 2031	الحالة
1	النمو الحقيقي	4.9% (2025)	متوسط 5%	هدف رسمي
2	النمو غير الفلاحي	3.9% (2025)	4.5% فأكثر (مقترح)	جزئي
3	عجز الميزانية	3.5% (2025)	نحو 3%	هدف رسمي
4	الدين العمومي	67.1% (2025)	نحو 62%	جزئي
5	حصة الاستثمار الخاص	نحو الثلث	الثلثان	هدف رسمي
6	صافي مناصب الشغل	193 ألفاً (2025)	يُحدّد ويُعلن	غير مُثبت

#	المؤشر	خط الأساس	الهدف 2031	الحالة
7	البطالة الصارمة	9.5% (ف2 2026)	يُحدّد ويُعلن	غير مُثبت
8	المعدل المركب لنقص استعمال اليد العاملة	18.9% (ف2 2026)	يُحدّد ويُعلن	غير مُثبت
9	شباب خارج الدراسة والتكوين والشغل	2.9 مليون	أقل من 2 مليون (مقترح)	جزئي
10	مشاركة النساء	18.1% (ف2 2026)	4+ نقاط (مقترح)	غير مُثبت
11	الإدماج بعد 12 شهرًا من التكوين	غير منشور	60% فأكثر (مقترح)	غير مُثبت
12	التحكم في التعليمات الأساسية	نحو 40% (2023)	80%	هدف رسمي
13	الانقطاع المدرسي	نحو 300 ألف سنويًا	صفر في 2030	هدف رسمي
14	تغطية مدارس الريادة	54%	100% في 2028 (مقترح)	جزئي
15	أجل موعد الطبيب المختص	غير منشور	يُحدّد ويُعلن	غير مُثبت
16	قيمة الدعم المباشر	500 درهم حدًا أدنى	1000 درهم	هدف رسمي
17	أسر غادرت الدعم بتحسّن دخلها	غير منشور	يُنشر سنويًا	غير مُثبت
18	الماء المحلي المعبأ	يُنشر	1.8 مليار م ³	جزئي
19	حصة الطاقات المتجددة	يُنشر	أكثر من 52% في 2030	جزئي
20	الأموال المستردة في قضايا الفساد	غير منشور	تُنشر سنويًا	غير مُثبت

قاعدة اللعبة: المؤشر الذي لا يُنشر خط أساسه خلال السنة الأولى يُعتبر التزامًا غير قابل للمساءلة. وهذا ما يجب أن يرصده مرصد مواطن مستقل.

توصيات المائة يوم الأولى

عشرة إجراءات قليلة الكلفة، عالية الأثر على المصادقية، قابلة للتنفيذ قبل نهاية يناير 2027.

#	الإجراء	الأجل	الجهة المقترحة
1	نشر النسخة التنفيذية للبرنامج: خط أساس وهدف سنوي ومسؤول لكل التزام	60 يومًا	رئاسة الحكومة
2	ملحق مالي متعدد السنوات يربط كل التزام اجتماعي بكلفته وتمويله	مع قانون المالية 2027	وزارة الاقتصاد والمالية
3	تثبيت خط أساس سوق الشغل على مسح EMO 2026	30 يومًا	المنذوبية السامية للتخطيط والحكومة
4	هدف رقمي لصافي مناصب الشغل ولمشاركة النساء	90 يومًا	قطاع التشغيل
5	توضيح تعريف الدين المعتمد في هدف 62%	30 يومًا	وزارة الاقتصاد والمالية
6	نشر تصريحات مصالح أعضاء الحكومة وآلية التنحي	100 يوم	رئاسة الحكومة
7	جدول زمني لتعميم مدارس الريادة على كل الابتدائي	90 يومًا	قطاع التربية الوطنية
8	خمسة مؤشرات صحية منشورة حسب الجهة	100 يوم	قطاع الصحة
9	معايير توزيع 12 مليار درهم على الجهات	قبل يناير 2027	الداخلية والمالية والجهات
10	تقرير سنوي أمام البرلمان مع تقييم مستقل للبرامج الكبرى	يُعلن في 100 يوم	رئاسة الحكومة والبرلمان

الخلاصة

يحمل البرنامج تشخيصًا صحيحًا ولغة جديدة: من التغطية إلى الجودة، ومن حجم الاستثمار إلى مردوديته، ومن تعدد البرامج إلى تكاملها². وهو ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية التي جعلت من مغرب يسير بسرعة واحدة أفقًا وطنيًا¹⁶. لكن الفرق بين برنامج جيد وحكومة ناجحة يكمن في كلمة واحدة: **الإثبات**.

في 2031، لن يسأل المواطن عن عدد الأوراش المعلنة، بل عن ثلاثة أشياء: هل وجد ابني عملاً؟ هل يتعلم أطفالنا القراءة؟ هل عولجت أُمي في مستشفى قريب؟

شرح مبسط ومسرد المصطلحات

الدراسة في دقيقة

وعود مرقمة

نمو 5%، دعم 1000 درهم، معاش أدنى 3000 درهم، 80% من التلاميذ يتقنون الأساسيات، 1.8 مليار م³ من الماء المحلي.

ثلاثة أشياء ناقصة

كم يكلف كل وعد، ومن أين سيُمَوَّل، وكيف سنُقاس النتيجة.

نمو أعلى من التوقعات

نقطة فوق توقع صندوق النقد الدولي: ممكن بشرط إصلاحات حقيقية.

البطالة تُسبب بطريقة

جديدة

يجب ألا نخلط بين انخفاض حقيقي وانخفاض ناتج عن تغيير الطريقة.

الامتحان الحقيقي

هل يجد الشباب عملاً، ويتعلم الأطفال، ويُعالج المرضى قرب بيوتهم.

عشر رسائل قابلة للنشر

1 وعد بلا كلفة ليس سياسة، بل أمنية.

2 نمو 5% يعني نقطة كاملة فوق توقع صندوق النقد الدولي كل سنة.

3 2.9 مليون شاب خارج الدراسة والتكوين والشغل: هذا هو الرقم الذي يجب أن ينخفض.

4 18 امرأة فقط من كل 100 في سوق الشغل.

5 البطالة لم تنخفض فجأة؛ طريقة حسابها هي التي تغيرت.

6 مضاعفة الدعم المباشر: أكثر من 23 مليار درهم سنوياً.

7 80% من التلاميذ يتقنون القراءة في 2031: هدف ممكن، والأداة موجودة.

8 الصحة: اتجاه صحيح، بلا رقم واحد للقياس.

9 مجازبة الفساد تُقاس بالأموال المستردة، لا بالقوانين المطابق عليها.

10 المواطن لا يقيس البرنامج بالإعلانات، بل بالإثبات.

مسرد المصطلحات

النمو الحقيقي	ارتفاع حجم الإنتاج الوطني بعد حذف أثر ارتفاع الأسعار.
الناتج الداخلي الإجمالي	القيمة الإجمالية لما ينتجه الاقتصاد خلال سنة.
عجز الميزانية	الفرق بين نفقات الدولة ومداخيلها، منسوبًا إلى الناتج.
الدين العمومي	مجموع ما تدين به الدولة، منسوبًا إلى الناتج.
استهداف التضخم	نظام يعلن فيه البنك المركزي هدفًا لارتفاع الأسعار ويوجه سياسته لبلوغه.
خط الائتمان المرن	آلية وقائية لصندوق النقد الدولي تُمنح للدول ذات الأسس الاقتصادية القوية.
البطالة الصارمة	نسبة من لا عمل لهم، والمتاحين للعمل، والباحثين عنه فعليًا، وفق معايير منظمة العمل الدولية.
المعدل المركب لنقص استعمال اليد العاملة	مؤشر يجمع البطالة الصارمة والشغل الناقص واليد العاملة المحتملة.
NEET	شباب لا يدرسون ولا يتكفون ولا يعملون.
معدل المشاركة	نسبة السكان في سن العمل الذين يعملون أو يبحثون عن عمل.
فقر التعلم	نسبة الأطفال في سن العاشرة العاجزين عن قراءة نص بسيط وفهمه.
خط الأساس	القيمة الأولية لمؤشر، تُقاس عليها كل نتيجة لاحقة.
مؤشر النتيجة	ما يتغير في حياة المواطن، مقابل مؤشر الوسيلة الذي يقيس ما أنفق أو أنجز.
التسرب عبر الواردات	ذهاب جزء من أثر الإنفاق إلى الخارج عبر شراء سلع مستوردة.
المزاحمة	تراجع الاستثمار الخاص بسبب استحواذ الدولة على التمويل أو الأسواق.

قاعدة مالية مرتكزة على الدين	قاعدة تلزم الحكومة بمسار دين محدد على المدى المتوسط.
الإثراء غير المشروع	زيادة في الثروة لا يستطيع المسؤول تبرير مصدرها المشروع.
تضارب المصالح	وضعية قد تؤثر فيها مصلحة خاصة على قرار عمومي.
الترايط ماء-طاقة	اعتماد إنتاج الماء، كالتحلية، على الطاقة، واعتماد الطاقة على الماء.
العقد-البرنامج	اتفاق بين الدولة وجهة أو مؤسسة يحدد الأهداف والموارد والالتزامات.

1. SNRT News، «الرابط»، 19 أكتوبر 2026.
2. موقع الدار، «المنصوري تكشف برنامج حكومتها.. رفع الدعم الاجتماعي إلى 1000 درهم والحد الأدنى للمعاش إلى 3000 درهم»، 19 أكتوبر 2026. [الرابط](#)
3. Morocco World News, "Here's What Morocco's New Government Plans for Jobs, Social Reform, and the Economy", 19 October 2026. [الرابط](#)
4. Reuters (via Zawya), "Morocco's new government targets 5% growth in 2027-2031", 19 October 2026. [الرابط](#)
5. The Rio Times, "Morocco Government Plan Targets 5% Growth to 2031", October 2026. [الرابط](#)
6. International Monetary Fund, Morocco: 2026 Article IV Consultation, Country Report No. 26/72, March 2026. [الرابط](#)
7. North Africa Post, "IMF sees Morocco's public debt as sustainable amid investment surge", 2026. [الرابط](#)
8. TelQuel، المندوبية السامية للتخطيط، وضعية سوق الشغل سنة 2025، غير.
9. Haut-Commissariat au Plan, Situation du marché du travail au T2 2026 (EMO2026). [الرابط](#)
10. Finances News Hebdo, « Emploi au Maroc : le HCP change de méthode et annonce un chômage strict de 9,5% », 2026. [الرابط](#)
11. World Bank Group, "Morocco Can Accelerate Growth, Attract Private Investment, and Generate Millions of Jobs", 28 April 2026. [الرابط](#)
12. Hespress English, "World Bank: Morocco's private investment not yet sufficient to drive jobs and growth", 29 April 2026. [الرابط](#)
13. Banque mondiale, « Les Écoles pionnières du Maroc », 21 mai 2026. [الرابط](#)
14. العمق المغربي، «أخنوش: 4 ملايين أسرة تستفيد من الدعم.. و25 مليار درهم للحماية الاجتماعية». [الرابط](#)
15. بوابة المملكة المغربية، «استفادة 390 ألف أرملة من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر»، 15 يناير 2026. [الرابط](#)
16. العمق المغربي، «لا مكان لمغرب بسرعتين.. خطاب العرش يعيد رسم بوصلة التنمية بجهات المملكة»، يوليو 2025. [الرابط](#)
17. OECD, OECD Economic Surveys: Morocco 2024, 22 November 2024, DOI 10.1787/80777ea7-en. [الرابط](#)
18. Taheri Sanjani, M., Antoine, K., Rodriguez, P. C., "Macroeconomic Impact of Accelerating Public Infrastructure Investments in Morocco", IMF Selected Issues Paper 2026/026. [الرابط](#)
19. Isakova, A., "Public Spending Efficiency in the Health and Education Sectors in Morocco", IMF Selected Issues Paper 2026/027. [الرابط](#)
20. World Bank Group, Morocco Country Climate and Development Report, 2022. [الرابط](#)
21. North Africa Post, "Morocco targets 5% average growth, 3% deficit and declining debt in 2026–2031", 19 October 2026. [الرابط](#)
22. البرنامج الحكومي المغربي 2026–2031: اختبار الانتقال من التعهدات إلى الأثر»، دراسة تحليلية مستقلة، 21 أكتوبر 2026.

23. حفيظ بوتشكوش، «عقد الإثبات»، دراسة استراتيجية، 2026.

24. Yabiladi, "IMF praises Morocco's fiscal reforms, projects 4.9% growth in 2026", February 2026. [الرابط](#)

25. Morocco World News, "World Bank Heralds Morocco's Pioneer Schools as Scalable Education Model", May 2026. [الرابط](#)

26. Aujourd'hui le Maroc, « Marché du travail : 193.000 emplois créés en 2025 ». [الرابط](#)

الأرقام الموسومة «تقدير الباحث» حسابات توضيحية مشروطة بفرضيات مصرّح بها، وتُحدّث فور نشر الوثيقة
التقنية للبرنامج ومشروع قانون المالية 2027.